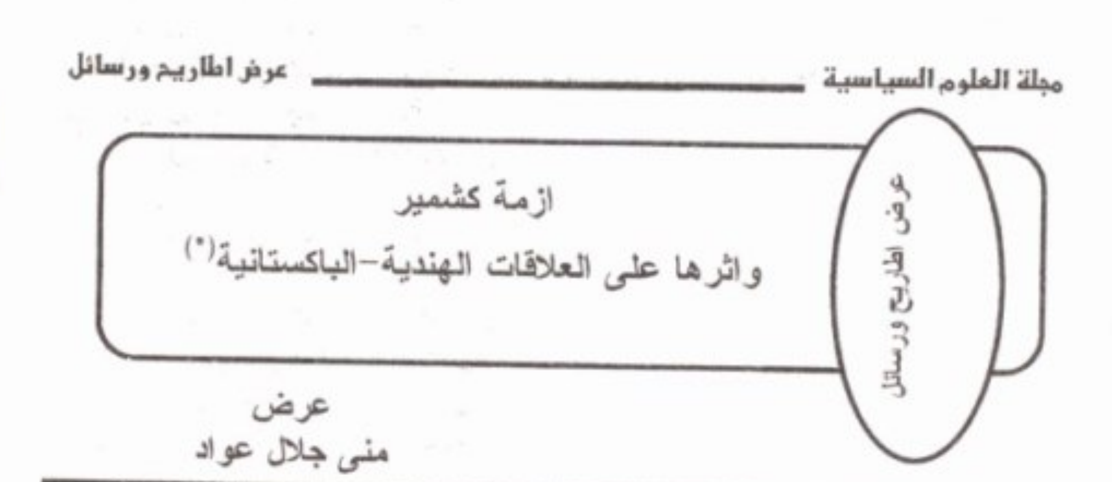


ازمة كشمير
واثرها على العلاقات الهندية-الباكستانية(*)

عرض
منى جلال عواد

تعد قضية كشمير نزاعاً بين دولتي الهند والباكستان معترفاً به دولياً، وقد اكتسب هذا النزاع بعداً ذا اهمية متزايدة بعد ان دخلت الدولتان النادي النووي، ما يشيره ذلك من احتمالات تصاعد هذا النزاع والحسابة البعد النووي) لذلك/ تعد القضية الكشميرية، احدى اهم التحديات التي تواجه العلاقات الهندية الباكستانية وما تزال التوترات المثارة بشأنها، تقرر وضعا متحركا ومانعا لاستقرار تلك العلاقات.

وقد ادى هذا الصراع التاريخي بين الدولتين حول اقليم كشمير الى ثلاثة حروب مسلحة بين الدولتين: كانت الحرب الاولى (عام ١٩٤٧) اثر ضم القوات الهندية ثلثي مساحة الاقليم اليها، وفي عامي(١٩٦٥، ١٩٧١) نشبت بين الدولتين حربان اخريان بسبب محاولة ضم الهند للاقليم بكامله، فيما كانت الحرب الاخرى بسبب مساعدة الهند في قيام دولة بنغلاديش، ووفقا لذلك فقد ظلت مشكلة كشمير تمثل عقدة العلاقات الهندية-الباكستانية.

ومع ان الهند والباكستان عملتا في مناسبات كثيرة على تسوية الازمة التي ارقت حكومات البلدين المتعاقبة لاكثر من نصف قرن، الا ان الاختلاف في الاصول لا في الفروع بالنسبة للازمة يقف مانعاً امام التسوية لـترك رواسيها على تصورات القيادتين.

وقد حاول الباحث/ التحقق من فرضيات محددة مفادها خضوع نسق العلاقات الهندية-الباكستانية لمتغيرات قضية كشمير التي تتبع تأثيراتها من طبيعة الاعتبارات الثقافية والتاريخية الجيوستراتيجية المرتبطة بكل من الهند والباكستان، مما تركت تأثيراتها نحو استمرار الصراع وصعوبة التوصل الى حلول مرضية، لان كلا الدولتين تخضع لتأثيرات جملة من التوجهات السياسية والعسكرية المقترنة بوسائل عديدة لتحقيق اهداف ومصالح كل منهما تبعا لطبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها.

وتأسيسا على ما تقدم فأن اهمية الدراسة تكمن في القاء الضوء على موضوع قد حظي باهتمام اقليمي

(*) رسالة ماجستير تقدم بها الطالب محمد سلمان حمد ونوقشت في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد ٢٠٠٥.

ودولي واسعين انطلاقاً من تفاعل تأثيراته مع دوافع المصالح الحيوية والاستراتيجية في المنطقة.

لذلك جاءت هيكلية الدراسة موزعة ضمن بناء فكري موزع على مقدمة واربعة فصول وخاتمة كرس الفصل الاول منها لتحديد الجذور التاريخية لقضية كشمير وذلك من خلال ثلاثة مباحث تناولت الموقع الجغرافي لولاية كشمير واهميتها لكل من الهند والباكستان. والتقسيم الديني والاجتماعي والوضع الاقتصادي وجذور الصراع حولها وقرارات الامم المتحدة الخاصة بتسوية النزاع في الولاية بين الدولتين الجارتين.

اما الفصل الثاني فقد ركز على جوانب اساسية ثلاث هي: حقوق الانسان في ولاية كشمير والانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها سكان الولاية. وواقع حركات المقاومة والاحزاب الكشميرية وابعادها الفكرية والتنظيمية كرد فعل لما تتعرض له من انتهاكات وخرق لحقوق الانسان. ثم مسألة التوجهات الاقليمية والدولية ازاء قضية كشمير وقد كرس الفصل الثالث: لاشتقاق اثر البرنامج النووي لكل من الهند والباكستان على قضية كشمير ودخول البلدين مرحلة توازن الرعب.

اما الفصل الرابع فقد تناول فيه الباحث مسألة مهمة هي اثر المعطيات الاقليمية والدولية على واقع ومستقبل القضية الكشميرية ومحاولة استقرائه بناءاً على ما افرزه الماضي في هذه الازمة.